بلا قتل ولا قتيل ولا يتصور قتيل بلا قاتل ولا قتل فكذلك لا يتصور عالم بلا علم وعلم بلا معلوم ومعلوم بلا عالم بل هذه الثلاثة مثلة زمرة في العقل لا ينفك بعضها عن البعض فمن جوز انفكاك الفاعل عن العلم فليجوز انفكاك العلم عن المعلوم وانفكاك العلم عن القادر فما الفرق بين هذه الاضافات

وصاف

الركن الثالث العلم بأفعال الله تعالى ومداره على عشرة اصول **الاول** العلم بان كل حادث في العالم فهو فعله وخلقه واختراعه لا خالق سواه ولا محدث الا اياه خلق الخلق و صنعتهم وابجد قدرتهم وحركتهم فجميع افعال عباده مخلوقة له ومتعلقة بقدرته تصديقا لقوله تعالى خالق كل شئ وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وقوله واسروا قولكم او اجهروا به اند عليم بذات الصدور الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير امر العباد بالتعرف اخبارهم واسرارهم واضمارهم ليعلم بموارد افعالهم بالخلق وكيف لا يكون خالقا لفعل العبد وقدرته تامة لا قصور فيها وهل متعلقة بحركات ابدان العباد والحركات متماثلة وتعلق القدرة بها لذاتها فالذي يقتضي تعلقها عن بعض الحركات دون بعض مع تماثلها او كيف يكون الحيوان مستبدا بالاختراع ويصدر من العنكبوت والنحل وسائر الحيوانات من لطائف الصنعات ما تتحير فيه عقول ذوي الالباب فكيف انفردت هي باختراعها دون رب الارباب وهل غير غالطة بتفصيل ما يصدر منها من الاكتساب فهيهات هيهات ذلك لمخلوقات وتفرد بالملك والملكوت جبار الارض والسماوات **الاصل الثاني** ان انفراد الله سبحانه وتعالى باختراع حركات العباد ولا مخرج لها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب بل الله خلق القدرة والمقدور جميعا وخلق الاختيار والمختار فاما القدرة فوصفي للعبد وخلق للرب وليس يكتسب له واما الحركة فخلق للرب ووصفي للعبد وكسب له فانها خلقت مقدورة هي صفته فكانت للحركة نسبة الى صفة اخرى تسمى قدرة فسميت باعتبار تلك النسبة كسبا وكيف يكون جبرا محضا وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية او كيف يكون خلقا للعبد وهو لا يحيط علما بتفاصيل اجزاء الحركات المكتسبة واعدادها فاذا بطل القطران فان لم يبق الا الاقتصاد في الاعتقاد وهو انها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعا و بقدرة العبد على وجه اخر من التعلق يعبر عنها بالاكتساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور ان يكون بالاختراع فقط اذ قدرة الله في الازل كانت متعلقة بالعالم ولم يكن الاختراع حاصلا بها وهي عند الاختراع متعلقة بدنوع اخر من التعلق فيد ويظهر ان تعلق القدرة ليس مخصوصا بحصول المقدور بها **الاصل الثالث** ان فعل العبد وان كان كسبا للعبد فلا يخرج عن كونه مرادا لله تعالى فلا يجري في الملك والملكوت طرفة عين ولا فلتة خاطر ولا لفتة ناظر الا بقضاء الله وقدره وبارادته ومشيئته فمنه الخير والشر والنفع والضر والاسلام والكفر والايمان والبر والفجور والحسنى والفواحش والرشد والطاعة والعصيان والشرك والايمان لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه يضل من يشاء ويهدي من يشاء

ولا يسئل

لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ويدل عليه من النقل قول الامة قاطبة ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وقوله تعالى ولو شاء الله لهدى الناس جميعا وقوله تعالى ولو شئنا لاتينا كل نفس هداها ويدل من جهة العقل ان المعاصي لو لم تكن بارادة الله لكرهها ولا يريدها وانها هي جارية على وفق ارادة ابليس لعنه الله مع انه عدو الله تعالى فالجاري على وفق ارادة العدو اكثر من الجاري على وفق ارادته فليت شعري كيف يستجيز المسلم ان يرد ملك الجبار ذي الجلال والاكرام الى رتبة لو ردت اليها رياسة زعيم ضيعة لاستنكف منها اذ لو كان ما يستقبح لعدو الزعيم في القرية اكثر هما يستمر له لاستنكف من زعامته وتبرأ عن ولايته والمعصية هي المخالفة على الخلق ولكن ذلك جار عند المبتدعة على غير ارادة الحق وهذا غاية الضعف والعجز تعالى رب الارباب عن قول الظالمين علوا كبيرا ثم مهما ظهر ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى صح انها مرادة له فان قيل فكيف ينهى عما يريده ويامر بما لا يريد قلنا الامر غير الارادة ولذلك اذا ضرب السيد عبده فعاتبه السلطان عليه فاعتذر بتمرد عبده عليه فكذبه السلطان فاراد اظهار حجته بان يامر عبده بفعل ويخالفه بين يديه فقال له اسرج هذه الدابة عشرة من السلطان فهو يامر بما لا يريده امتثالا له ولو لم يكن امرا لما كان عذره عند السلطان معتمدا ولو كان مريدا لامتثاله لكان مريد الهلاك نفسه وهو محال **الاصل الرابع** ان الله تعالى متفضل بالخلق والاختراع ومتطول بتكليف العباد ولم يكن الخلق والتكليف واجبا عليه وقالت المعتزلة وجب عليه ذلك لما فيه من مصلحة العباد وهو محال اذ هو الموجب والاحرى والناهي وكيف يتهدد في الايجاب ويتعرض للزوم وخطاب والمراد بالواجب احد القسمين اما الفعل الذي في تركه ضرر اما آجلا كما يقال يجب على العبد ان يطيع الله تعالى حتى لا يعذبه في الاخرة بالنار او ضرر عاجل كما يقال يجب على العطشان ان يشرب الماء حتى لا يموت واما ان يراد بالذي عدمه يؤدي الى محال كما يقال وجود المعلوم واجب اذ عدمه يودي الى المحال وهو ان يصير العلم جهلا فان اراد الخصم بان الخلق واجب على الله بالمعنى الاول فقد عرض للضرار وان اراد به المعنى الثاني فهو مسلم اذ يجب سبق العلم لا بد من وجود المعلوم وان اراد به معنى ثالثا فهو غير مفهوم وقوله يجب لمصلحة عباده كلام فاسد فانا اذا لم نقض مصلحة العباد لم يكن للوجوب في حقه معنى ثم مصلحة العباد فان يخلقهم في الجنة فما ان يخلقهم في دار البلوى ويعرضهم للخطر باثم يهلك فيهم الخطر العقاب وهول العرض والحساب هان ذلك عنطة عند ذوي الالباب **الاصل الخامس** انه يجوز على الله سبحانه وتعالى ان يكلف عباده ما لا يطيقونه خلافا للمعتزلة ولو لم يجز ذلك لاستحال سؤال دفعه وقد سألوا ذلك فقالوا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وكان الله تعالى اخبر نبيه بان ابا جهل لا يصدقه ثم امره ان يصدقه في جميع اقواله وكان من جملة اقواله انه لا يصدقه فكيف يصح فرع انه